

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ ، بالتفويض،

باعتتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للغرفة التجارية

لمحافظة قنا عن العام المالى ٢٠٠٦

م

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للغرفة التجارية لمحافظة قنا ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣١٠ لسنة ٢٠٠٥ باعتماد الهيكل التنظيمى

للمحافظة التجارية بقنا ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة قنا جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠٥

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٣/٦ ؛

قرار

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة قنا عن العام المالي ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٦٠.٠٠٠ ج (فقط واحد مليون وستمائة ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١١٠.٢٦٥٣ ج (فقط واحد مليون ومائة واثنان ألف وستمائة وثلاثة وخمسون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٤٩٧٣٤٧ ج (فقط أربعمائة وسبعة وتسعون ألفًا وثلاثمائة وسبعة وأربعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٦/٣/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن